The Crime of Genocide and the Achievement of International Justice (Documentation and Accountability): The Crimes of the Terrorist ISIS Gangs against the Yazidi Component as a Model

Amin Atef Saliba

Dean of the Institute of Political Science and Human Rights at Al Jinan University.

Receipt Date: 30/11/2025. Conference Date: 9/12/2025. Publication Date: 20/7/2026.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

.

جريمة الابادة الجماعية ،وتحقيق العدالة الدولية(التوثيق والمساءلة) جرائم عصابات داعش الارهابية ضد المكِّون الايزيدي إنموذجاً.

امين عاطف صليبا *

عميد معهد العلوم السياسية وحقوق الانسان في جامعة الجنان – طرابلس لبنان

تاريخ الاستلام: 2025/11/30. تاريخ انعقاد المؤتمر: 2025/12/9. تاريخ النشر: 2026/7/20.

* أستاذ دكتور

نجتمع اليوم بدعوة كريمة من كلية القانون في جامعة بغداد،بالتعاون مع كلية القانون في جامعة الامام جعفر الصادق (ع)،للمشاركة في هذا المؤتمر الذي يتزامن مع الذكرى 77 لصدور شرعة حقوق الانسان عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1948/12/10.تلك الشرعة التي جهدت السيدة "اليانور روزفلت – زوجة الرئيس الأميركي" ومثلها المفكر اللبناني الدكتور شارل مالك وغيرهما، من اجل الخروج بشرعة تكمِّل ميثاق الأمم المتحدة،واهدافه من اجل حماية الانسان بعد ويلات الحرب العالمية الثانية، حيث كان التركيز الأوّليُّ في هذه الشرعة على وضع مبادىء من شأنها الحفاظ على الانسان من تغول الآخرين عليه،لا سيما الفئة الضعيفة بتكوينها قصدت بذلك النساء والأطفال وكبار السن،وهنا أسأل ترى هل أصغى العالم الحر، والأمم المتحدة، ومجلس الأمن الى صراخ النساء الايزيديات عندما قُتِلَ امام اعينهنَّ فلذات اكبادهنَّ ومن ثم قتل أزواجهن،وعند إغتصابهنَّ وبيعهنَّ كسبايا من قبل عصابات داعش، حيث لا أعتقد أن أفرادها يستحقون تسميتهم بالبشر،سيما وانهم تستروا بالدين الحنيف!! الذي هو براء منهم،ترى كيف تجاوزوا وصايا الله بالرحمة،خاصة الآية 32 من سورة المائدة "من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً"!! لا أغالي إن قلت انتم لستم من اتباع الاسلام،بل تتبعون الفكر الوصولي الذي اختصره "ماكيفلي" بأن: "الغاية تبرّر الوسيلة"، لقد دخلتم عام 2014 الى سنجار، وجوارها وبتواطىء دولي بقصد زعزعة العراق، وأنتم واهمين بإنشاء دولتكم (داعش).ولقد تمّ التصدي لكم وطرد فلولكم من ارض العراق،لكن بعد ما نفذتم جرائمكم بحق الابرياء من الايزيدين وغيرهم من ابناء العراق!

لكن قبل الدخول في تفاصيل بحثي،أود أن أذكّر بجريمة داعش التي ارتكبها ما بين 12 و14 حزيران 2014 (قبل جريمته بحق الايزدين) والتي ذهب ضحيتها 1700 جندي ومتدرّب ومتطوع من قاعدة اكاديمية تكريت الجوية والمعروف باسم "جرية سبايكر"،وكذلك التذكير بإمتهان هذا التنظيم المجرم إرتكاب الجرائم الجماعية،خاصة الجريمة التي ارتكبها في فرنسا[1] ليل 15 تشرين الثاني 2015 وذهب ضحيتها 132 إنسان بريء واكثر من 280 جريحاً،وانا لن انسى ما قام به هذا التنظيم من ذبح العسكريين اللبنانيين في جرود عرسال،فعلاً هو تنظيم يقتضي من العدالة الدولية إجتثاثه كونه يشكل خطرً على الانسانية جمعاء!!!

بعد هذا ادخل في صلب بحثي والذي سأقسمه وفق عنوان المؤتمر كالآتي:

1- التوثيق.
2- المساءلة.
3- التوصيات.

التوثيق:ترى هل تتطلب جريمة الابادة التي ارتكبت منذ 11 عاماً توثيقاً اكثر مما توصلت اليه تحقيقات السلطات العراقية المختصة، بعد ان طردت فلول داعش من المناطق التي احتلها بعد اجتياحها!حيث قامت لجنة (يونيتاد) (UNITAD-Iraq)التي تشكّلت بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2017/237 وذلك بمساعٍ مشتركة بين العراق والمملكة المتحدة،لمساعدة السلطات العراقية المختصة في حفظ وتخزين الادلة على جرائم داعش الهمجية،والتي ومن دون أي تردّد تُصنَّف بـ "جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية،وجرائم إبادة". وقد قامت اللجنة المذكورة بما هو مطلوب بالتعاون مع السلطات العراقية،لكن لكثرة تلك الجرائم والتي ارتكبت على نطاق واسع من شمال العراق،لم تنجز اللجنة ما هو مطلوب منها،لذا مدّدَ مجلس الأمن مهمة هذه الهيئة الأممية بموجب القرار 2544 تاريخ 18 ايلول 2020،لمتابعة التحقيق، والتوثيق للوصول الى المساءلة عن جرائم عصابات داعش، التي ارتكبتها بحق الايزيديين!وقد اقتصر التمديد على سنة واحدة،ورحبت الحكومة العراقية على لسان مندوبها (السفير محمد حسين بحر العلوم) بهذا التمديد وطالبت بتفعيل التعاون الدولي لجهة تبادل المعلومات حول تحركات الارهابيين تمهيداً للتصدي لهم.

هنا نشير، ومن خلال هذا التمديد الى ان قرار مجلس الأمن يؤكد على استمرار الارادة الجماعية للمجتمع الدولي، وحكومة العراق للعمل جنباً الى جنب من أجل إحقاق العدالة للناجين من جرائم تنظيم داعش، ومحاسبة المجرمين،وهذا ما أكّدَ عليه رئيس فريق التحقيق السيد "كريم خان".لقد اسفرت أعمال هذه الهيئة الأممية عن عدة نتائج توثيقية مهمة إن لجهة استخراج الجثث من المقابر الجماعية،او لجهة توثيق اقوال الناجين الذين لجأوا الى عدة مناطق لا سيما جبال سنجار التي حالت طبيعتها دون اكمال الابادة بحق هذا المكون العراقي المتجذر في العراق منذ عدة قرون،وكذلك اللاجئين الى اقليم كردستان وجواره.

لكن الحق يُقال ان المجتمع الدولي وتحديداً الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن لم يتحركوا كما هو مطلوب لمواجهة هذه الجريمة التي ارتكبت بحق الانسانية جمعاء،هذا الرأي ادلت به المحامية اللبنانية "امل كلوني" في الاجتماع الأممي الذي دعت اليه الجمعية العامة بعد سنة من وقوع الجريمة بحق الايزيديين،لذا نحن نسأل ألم يتعظ يومها مجلس الأمن من تجربة تلكؤه بإتخاذ قراره تحت الفصل السابع، فيما كان يحصل عام 1993 من القرن الماضي في راوندا،والمجازر التي ارتكبت من قبل قبيلة "الهوتو" بحق الأقلية من قبيلة "التوتسي" والتي ذهب ضحيتها وفي اقل من 4 اشهر ما يلامس مليون ضحية من النساء والاطفال والعجزة،هذا التساؤل بديهي لأن حياة البشر وسلامتهم ليست مسألة عادية بل هي في صميم ميثاق الأمم

المتحدة،وهنا من حقنا أن نسأل ايضاً اذا كان التلكؤ في ضبط جرائم الابادة الجماعية في "راوند" مردها العرقلة التي قامت بها احدى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن لإعتبارات سياسية ومصالح خاصة بها،فما هي اسباب التلكؤ في تقديم مجرمي داعش،بعد سنوات من إنشاء اللجنة،التي قامت بما هو مطلوب منها،خاصة بعد ان قدّمت هذه اللجنة اربعة تقارير موثقة الى مجلس الأمن حول ارتكابات داعش في العراق،حيث تضمن التقرير الرابع وفق تصريح رئيس اللجنة مصادر جديدة للأدلة في التأكيد على مساءلة داعش واعتبر الأمر نقلة نوعية في مسار التحقيقات وتوثيق تلك الجرائم.

في خلاصة هذه الفقرة، نؤكد بأن مراحل التوثيق، قد قدّمت كل ما يمكن الاستناد عليه للمباشرة بمحاكمة عصابات داعش، من خلال محكمة دولية خاصة،حيث نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما قامت به اللجنة الدولية:

-التحقيق في 67 مقبرة جماعية،واهمها مقبرة الامهات الايزيديات التي تقشعر لها الابدان،إذ أن داعش قتلت كل النسوة اللواتي تجاوزنا سن الانجاب ودفنت معهنَّ الاطفال.

-رقمنة 18 مليون صفحة من الادانات لجرائم داعش.

-دعم 18 قضية ضد اعضاء داعش في دول أخرى (لا سيما في المانيا والبرتغال) وتمت ادانة المتهمين في تلك الدول.

-التقرير الرابع الذي قدِّم الى مجلس الأمن تضمن وفق تصريح رئيس اللجنة ملفات جديدة توثق جرائم داعش![2]

بالمقابل نجد ان البرلمان العراقي قد أصدر قانوناً بتاريخ 2021/3/1 المعروف بـ "قانون الناجيات الايزيديات وغيرهن" والذي يعتبر بمثابة اعتراف رسمي بالابادة التي ارتكبت من قبل داعش.

كما ان الحكومة العراقية قررت إعتبار 3 آب من كل عام يوم وطني عراقي لإحياء الذاكرة العراقية بالذي حصل عند دخول داعش شمالي العراق وارتكاب جرائمه.[3]

<u>في المساءلة:</u>

اين هي المساءلة؟؟

بداية اريد ان أُظهِر التقصير الواضح من قبل - مجلس الأمن - بعدم إتخاذ القرار بإنشاء محكمة خاصة لإحالة مجرمي داعش اليها، لمحاكمتهم أمامها بدلاً من محاكمتهم بمبادرات فردية من قبل بعض الدول (المانيا وغيرها)[4] وهنا ووفق القانون الدولي لا يوجد أي معذرة عن هذا التقصير،حتى ولو سلّمنا جدلاً بأن الحكومة العراقية طلبت في نهاية 2023 وقف اعمال (يونيتاد)[5]، والتي توقفت في نهاية

2024 وسط تساؤلات، واستهجان المنظمات الحقوقية الدولية حول هذا الوقف،وكيف ان مجلس الأمن تخلىّ عن صلاحياته بموجب الفصل السابع من الميثاق،لأن الأمر بنظرنا لم يعد مسألة عراقية داخلية بل تعدى ذلك كون جرائم الابادة الجماعية وفق القانون الدولي، ووفق أحكام المحاكم الجنائية الخاصة بدءاً من محكمتي نوربورغ وطوكيو، اللتان حاكمت مجرمي الحرب العالمية الثانية من المانيا واليابان،والتي على أساس اجتهادات تلك المحكمتين استقر الاجتهاد الدولي ،على تعريف ثابت للجرائم التي تعتبر ضد الانسانية وجرائم الابادة التي تصبح في عهدة المجتمع الدولي،مع الأخذ بنظر الاعتبار سيادة الدول،إذ في جرائم مماثلة(البوسنة والهرسك) التي بدأت في يوغوسلافيا السابقة (1992-1995)، ثم في راوندا (1994)، ثم في سيراليون (1999)، وقد تحرك المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن، وشكّل محاكم خاصة إما بصورة مستقلة عن الدولة التي ارتكبت فيها جرائم الابادة بحق الاقليات،وإما بصورة مشتركة مع الدولة المعنية بالأمر!! ولكن الخوف من عدم تحرك المجتمع الدولي للتصدي لجريمة داعش بحق الايزيدين،كما حصل مع المعاناة التي تتعرض لها الأقلية المسلمة في بورما[6] "الروهينغيا" منذ 1978 ولغاية اليوم وفرار اكثر من 200 الف شخص من هذه الأقلية الى "تايلند"! فأين المجتمع الدولي من هذه الجريمة التي ما زالت ترتكب بحق هذا المكون المسلم،واغتصاب نسائه وخطف اطفاله!!!

ترى ألم يتوقف مجلس الأمن أمام ما قاله رئيس اللجنة السيد "كريم خان" عند تقديم التقرير الرابع الذي عبّر في حينه عن التزام مجلس الأمن بالوعود التي قطعها للضحايا إذ قال:

"الالتزام لا يتم فقط من خلال جمع الأدلة، والحفاظ عليها على الرغم من أهمية ذلك!لكن لن يتم الوفاء بالتزامنا ومسؤولياتنا الجماعية كمجتمع دولي،إلاّ عند تقديم هذه الادلة الى المحكمة لإدانة من قام بها،وإعطاء الحق للناجين من جرائم تنظيم داعش برؤية المعتدين يحاكمون ويحاسبون محاسبة عادلة.."

لماذا هذا الصمت الدولي؟ وتحديداً من صاحب القرار "مجلس الأمن" الذي عليه التحرك اليوم قبل الغد،حيث يمكنه ذلك لأن القانون الجنائي الدولي متفق على ان جرائم الابادة الجماعية لا يسري عليها التقادم،وهذا ما أكد عليه النظام الداخلي للمحكمة الجنائية الدولية[7] المنبثقة عن "نظام روما"،هذا الأمر أكّد عليه ايضاً الرئيس السابق لـ"يونيتاد" السيد (كريستيان ريتشر)![8]

لكن تجاه هذا التقاعس الواضح من مجلس الأمن الذي تلطى وراء طلب الحكومة العراقية بوقف اعمال "يونيتاد" والتي لم تؤدي الى إنشاء محكمة خاصة لمحاكمة

افراد عصابات داعش رغم إنقضاء 4 سنوات على عملها،والمريب في الأمر سرعة تجاوب مجلس الأمن مع هذا الطلب دون ان يلتفت الى ما قدمته تلك اللجنة من وثائق وإثباتات تدين بشكل واضح ارتكابات داعش وتحقق الركن المادي لتلك الجرائم التي طالت الانسانية بمجملها كون الايزيدين وبقية الطوائف الأثنية والاقليات في العراق،هم اخوة في الانسانية! ترى الم يتوقف اعضاء مجلس الأمن (تحديداً الاعضاء الخمس الدائمين العضوية) على اللوحة المعلقة في اروقة الأمم المتحدة (مجلس حقوق الانسان)، المتضمنة ما قاله الامام علي بن ابي طالب(ع) في عهده لمالك الاشتر، خاصة فيما يتعلق بالأخوة الانسانية إذ اوصاه بأن :

"الناس صنفين،إما اخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق."

ولأن الايزيدين هم اخوة لنا في الانسانية،وما أرتِكب بحقهم من جرائم تقشعر لها الابدان،لا سيما معاملة الايزيديات تلك المعاملة التي لا تعير أي اهمية لما ورد في الانجيل المقدس والقرآن الكريم من "ان الله خلق الانسان على صورته ومثاله". فاذا كانت عصابات داعش قد خرجت من كهوف الماضي السحيق وارتكبت ما ارتكبته بحق الايزيدين وغيرهم،يبقى من واجب مجلس الأمن ان يتصرف بموجب إنسانيته ويعمل وفق صلاحياته على إنشاء محكمة خاصة تحاكم المجرمين من داعش،لأن تقادم هذه الجريمة غير وارد كونها تتعلق بالانسانية جمعاء،وربما قد تتكرّر بحق اقليات من هنا او هناك.

وربما من مبادرة لمجلس الأمن،او من خلال توصية من الجمعية العامة، للعمل على إنشاء محكمة خاصة تُشكّل من قضاة دوليين وعراقيين،ولا اعتقد بأن السلطات العراقية قد تتردّد في تحمل مصاريف تلك المحكمة،التي ستتولى المحاكمة سنداً للوثائق التي وضعت بتصرف مجلس الأمن،حيث لن تتردّد الدول المعنية من التعاون مع هذه المحكمة وتسليم من لديها من مجرمي هذه العصابات.

في ختام هذه الفقرة استذكر مقولة قالها رجل الدين الاميركي "مارتن لوثر كينغ الابن عام 1964"[9] خلال مطالبته بإلغاء التمييز العنصري الذي كان قائماً في حينه في الولايات المتحدة الأميركية بشكل صارخ وهي:

"ليست المشكلة في قسوة العالم بل في صمت الانسانية".

وهذا ما ينطبق على موقف الأمم المتحدة ومجلس الأمن من حيث أن الانسانية قد صمتت صمت القبور الجماعية التي احتضنت الابرياء من الايزيدين،والمجتمع الدولي يتابع مسيرته بعد إنقضاء عقد ونيف من الزمن على تلك الجرائم التي ارتكبت بحق الانسانية جمعاء،وكأن المكون الايزيدي ليس من عداد هذه الانسانية،التي من

المفترض أن هيئة الأمم المتحدة رفعت شعار الانسانية في ميثاقها،واخذت على عاتقها حماية الانسانية جمعاء.

كفى مماطلة وكفى تسويفاً،ونردّد ما قالته السيدة "ناتيا نافروزوف" مديرة منظمة الدفاع (يازدا) خلال فعالية المجلس الاطلسي:" في النهاية موقفنا هو اننا نريد ان تتحقق العدالة في العراق،لأن هذا وطن الايزيديين والأقليات الأخرى التي استهدفت،وكل متطلبات تحقيق العدالة والمحاكمة متوفرة."[10]

هذه المطالبة نؤكد عليها بوجوب إجراء محاكمة دولية، كي لا يتجاوز العالم هذه الجريمة النكراء التي تعرض لها الايزيديون،ولنترك السياسة جانباً كون الأمر يتعلق بانسانيتنا المفترض التضامن بيننا للتصدي لها، وللحوؤل دون تكرار مثل هذه الجريمة،هل هناك ضمانة دولية بعدم تكرارها في أي بقعة من العالم ،إن الافلات من العقاب بنظرنا يُسهّل تكرار هذه الجريمة ليس من داعش فحسب بل من قبل جماعات اجرامية اخرى،وحتى من قبل دول!!!!

العراق قام بما يتوجب عليه من محاكمات لكن وفق قانون مكافحة الارهاب وتمت محاكمة من تمّ توقيفه من عصابات داعش على الاراضي العراقية.

ولكن للغيارى على حقوق الانسان والمنظمات التي ترفض عقوبة الاعدام – المعتمدة في العراق – نقول لهؤلاء تفضلوا، ومارسوا ضغوطكم على المجتمع الدولي لكي يعمل مجلس الأمن على تشكيل محكمة خاصة دولية للنظر في جرائم داعش بحق الايزيدين والتي بطبيعة الحال سيكون نظام العقوبات فيها لا يشمل عقوبة الاعدام.

نحن ومن خلال هذا المؤتمر الذي سيحرك المجتمع الدولي كي لا تطوى جريمة داعش بحق الايزيدين، ومن سقط معهم من مختلف المكونات العراقية،نطالب بتشكيل محكمة خاصة لهذه القضية!

حيث نختم بالتوصيات التالية:

<u>اولاً المطلوب من المجتمع الدولي:</u>

- إعادة تحريك هذه القضية وحمل مجلس الأمن على إنشاء محكمة دولية خاصة بالتنسيق مع السلطات العراقية،وذلك لمحاكمة اعضاء تنظيم داعش الذين ما زالوا على قيد الحياة،ليكونوا عبرة لتنظيمهم وغيره، وبأن هناك عدالة دولية تعاقب على جرائم الابادة الجماعية،ومطلبنا هذا لا يتعارض مع مبادىء القانون الدولي الجنائي،حيث ان هذا النوع من الجرائم لا يسري عليه التقادم.
- ضرورة صدور قرار عن الجمعية العامة بالإعتراف بجريمة إبادة الايزيديين وجعل يوم 3 آب يوم عالمي لتبقى هذه الذكرى الأليمة شاهدة على جرائم داعش.

- ضرورة ان يتحرك مجلس الأمن في ضوء تقارير لجنة "يونيتاد"،لا سيما تقريرها الصادر في 12 حزيران 2024[11] إحياء للذكرى العاشرة لجريمة سبايكر وما توصلت اليه هذه اللجنة من حقائق وأدلة من شأنها ان تحرّك الضمير العالمي لإحالة هذه الجريمة امام المحكمة الجنائية الدولية،لأن جريمة الإبادة لا تقادم بشأنها وفق النظام الداخي للمحكمة الجنائية الدولية،كي تباشر هذه المحكمة إجراءاتها إستناداً لِما تمّ توثيقه من قبل "يونيتاد"،مستندين بذلك الى ما صدر في 2025/10/6 من إدانة بحق المدعو "محمد علي عبد الرحمن" المعروف بأسم "علي كوشيب" عن جرائمه في اقليم (دارفور) في السودان،بالرغم من أن إحالة القضية من قبل مجلس الأمن الى المحكمة الدولية قد حصل عام 2005،ورغم مرور حوالى عقدين من الزمن،صدر قرارا الإدانة،وسيصدر الحكم النهائي ما بين 17 و20 /2025/12.كون العدالة الدولية في المجال تُمهِل ولا تُهمِل،ومن حق اهالي ضحايا إبادة الإيزيدين وضع قضيتهم الانسانية امام المحكمة الدولية لمحاكمة هذه المجموعة التي تعيش على سفك دماء الابرياء.

-كما نتوجه من السيد المفوض السامي لحقوق الانسان الدكتور "فولكر تورك" الذي هو رجل قانون وعدالة،وقد رحّبَ بقرار الإدانة بحق "محمد علي عبد الرحمن"لجرائمه التي أدت الى قتل 300 الف إنسان بريء في "دارفور"،لنطلب منه تحرّكه شخصياً من أجل إحالة قضية إبادة الإيزيدين وغيرهم على يد داعش،الى المحكمة الجنائية الدولية لكي تُصدِر احكامها ولو بعد حين،لتحقيق العدالة الدولية وحماية الانسان من الجرائم المماثلة.

ثانياً المطلوب من الدولة العراقية:

-العراق وفق القانون الدولي يمثّل بالسلطة الاتحادية الممثل للشخصية المعنوية للدولة العراقية،بحيث ان الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بأقليم لا تتمتع بأي شخصية معنوية لكي تطالب بهذا الأمر،وعلى هذا الأساس نطلب من السلطة الاتحادية التي ستشكل قريباً بعد أن يتشكّل البرلمان الجديد،لكي تعمل على تحريك موضوع إنشاء محكمة خاصة وفق ما تتصوره انه يؤمن المصلحة العليا للعراق، بقرار من مجلس الأمن وتحت الفصل السابع من الميثاق،لأن إنشاء هذه المحكمة وحده الكفيل بجبر الضرر المعنوي الذي لحِقَ بالمكون الايزيدي وغيره من المواطنين العراقيين،لأن التعويضات المادية والمالية التي أقرت للناجين من هذه الابادة ليس من شأنها جبر الضرر المعنوي،مثل ما ستقدمه احكام هذه المحكمة الدولية الخاصة،أو الانضمام الى نظام روما وبالتالي تطلب تحريك المحكمة الجنائية

الدولية لوضع يدها على نتائج هذه الإبادة الموثقة افضل توثيق،والبدء بالمحاكمة للمجرمين الذين ما زالوا على قيد الحياة!

ثالثاً المطلوب من الأخوة الايزيديين:

- أول بأول المطلوب منكم التوحد على الأقل بمواجهة هذه الجريمة التي ارتكبت بحق المكون الايزيدي،حيث لم يُميز داعش بينكم بسبب تمايزكم – كي لا اقول خلافكم وانقسامكم حول الجذور – والذي اطلعت عليه من كتاب السيد "سعد سلوم" بعنوان "الابادة الجماعية مستمرة – ديناميات وابعاد وفواعل الانقسام في المجتمع الايزيدي" الصادر عن مركز البيان للدراسات والتخطيط – جامعة بغداد عام 2022".
- ولهذا المطلوب منكم هو تجاوز تلك الانقسامات وان تتوحدوا داخل العراق وبالتعاون مع المنتشرين منكم حول العالم لتحريك المطالبة بحق الشعب الايزيدي بتحقيق العدالة الدولية ومعاقبة المجرمين المنتشرين حول العالم،وعدم الاكتفاء بالمحاكمات 18 الفردية في دول العالم ومنها المانيا،لأن الوصول الى حقكم من شأنه منحكم الامان الداخلي ويُفعِّل حمايتكم على صعيد العراق وحول العالم.

- رابعاً المطلوب من المنظمات الحقوقية والانسانية الدولية:

- بداية اتوجه الى حضرة المفوض السامي لحقوق الانسان في الأمم المتحدة،إنطلاقاً من ديباجة إتفاقية منع جريمة الإبادة الصادرة في 1948/12/9 (تاريخ عقد هذا المؤتمر)،لأقول له ان ديباجة هذه الاتفاقية التي أقرّت يومها بموجب قرار الجمعية العامة بالرقم 96(د-1) بتاريخ 12/11 / 1946،أعتبرت ان جريمة الإبادة يجب التخلص منها من خلال التعاون الدولي،والقضاء عليها!! لذا المطلوب منك ومن موقعك الأممي أن تحرك متابعة ما بوشر من تحقيقات و الطلب من مجلس الأمن تشكيل محكمة جنائية خاصة لمحاكمة المجرمين!
- الاستمرار في بذل المساعي الهادفة الى إبقاء الحراك الدولي بتجدد دائم من اجل إنصاف الأحياء والأموات من المكون الايزيدي،وإبقاء جرائم داعش في ذاكرة المجتمع الدولي،لأننا دخلنا في السنة الحادية عشر لإرتكاب هذه الجريمة ضد الانسانية،ولم تتم محاكمة المجرمين امام محكمة دولية خاصة ليكونوا عبرة لمن أعتبر!

بهذا القدر من الشرح أنهي مداخلتي،مؤكداً على المطالبة بإقامة محكمة دولية خاصة لمحاكمة المجرمين، الذين ارتكبوا جريمة الابادة لا بل جرائم امتهان النفس البشرية التي خلقها الله من خلال التعذيب النفسي والجسدي للضحايا قبل قتلهم بصورة وحشية

لا سيما النساء اللواتي تم بيعهّنَّ في اسواق النخاسة، فاين الانسانية من هذه الجرائم !!!

المصادر

I. [1] لقد احيت الدولة الفرنسية بكافة اركانها من رئيس الجمهورية والوزير الأول والجمعية الوطنية بكافة مكوناتها السياسية الذكرى العاشرة لهذه الجريمة وتم وضع الاكاليل على المواقع المتعددة لارتكاب تلك الجريمة وهذا ما يقتضي المثابرة عليه في فرنسا وفي العراق وفي لبنان لتذكير الاجيال الصاعدة بهذا التنظيم المجرم بحق الانسانية جمعاء.

II. [2] تقرير لحنة يونيتاد – العراق المنشور على الصفحة الرسمية للأمم المتحدة

III. [3] حرصاً على المقت المخصص لهذا البحث نرى من الضروري العودة الى ما قامت به منظمات المجتمع المدني فيما خص تداعيات ونتائج جريمة الابادة التي ارتكبت بحق الايزيدين ومكونات اخرى من قبل داعش يرجى مراجعة الكتيب الصادر بعنوان [مطالب 10 سنوات بعد الابادة التي ارتكبتها داعش – تقرير اغسطس 2024 المنشور من قبل "التحالف للتعويضات العادلة C4JR عام 2024.

IV. [4] الصفحة الرسمية لمنظمة "هيومن رايت" حول تلك المحاكمات

V. [5] يرجى مراجعة الصفحة الرسمية للأمم المتحدة لمعرفة اسباب هذا الطلب الذي قدمته الحكومة العراقية يومها

VI. [6] مقابل 87,9% من البوذيين تعداد المسلمين في ميانمار يشكل 4,3%

VII. [7] العراق لم ينضم عام 2002 الى نظام روما في ظل النظام السابق وقد حاولت حكومة اياد علاوي عام 2005 الانضمام لكنه تم التراجع عن هذا المسعى لاسباب مجهولة

VIII. [8] يرجى مراجعة صفحة الأمم المتحدة حول تفاصيل اكثر لهذا التصريح ومطالبة السيد ريتشر بوجوب تقديم المجرمين الى المحاكمة

IX. [9] مارتن لوثر كينغ الابن ولد في الولايات المتحدة الاميركية عام 1929 وحاز على جائزة نوبل للسلام وهو اصغر انسان نالها كونه كان في عمر 35 عاماً واغتيل عام 1968 قبل بلوغه سن الاربعين.

X. [10] الصفحة الرسمية لمنظمة يازدا على الانترنت

XI. [11] لطفاً مراجعة تقرير "يونيتاد" المنشور على صفحة الأمم المتحدة إحياء للذكرى العاشرة لجريمة (سبايكر) وهو بعنوان :"معسكر سبايكر:نمط القتل الجماعي ونية الإبادة الجماعية – تقييم قانوني لجرائم تنظيم داعش في مجمع القصور الرئاسية بتكريت ومحيطه" حيث ختم هذا التقرير بتعهد اللجنة بمتابعة دعم اهالي الضحايا لتقديم المجرمين للمساءلة والمحاكمة.